مركز الدراسات الاستراتيجية
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

استطلاع للرأي العام حول

حكومة الدكتور هاني الملقي بعد مرور عام يوم على تشكيلها الثاني

وبعض القضايا الراهنة

عينة الاستطلاع

العينة الوطنية: بلغ حجم العينة الوطنية 1824 شخصاً ممن أعمارهم 18 سنة فأكثر، وبنسبة 50 % لكل من الذكور والإناث، تم اختيارهم عشوائياً من 162 موقعاً تغطي مناطق المملكة الأردنية الهاشمية كافة.

عينة قادة الرأي: بلغ حجم عينة قادة الرأي 700 شخص من سبع فئات؛ بواقع 100 شخص من كل فئة، بنسبة استجابة 97%.

ونُفذ الاستطلاع في الفترة الواقعة بين 15 و 2017/10/24. وقد شارك في تنفيذه 52 باحثاً ميدانياً، و 13 مشرفاً و8 باحثات للعمل على عينة قادة الرأي. ونسبة هامش الخطأ في العينة الوطنية (±2.5) عند مستوى ثقة (95.0%)

تشرين الثاني/نوفمبر 2017

لمزيد من المعلومات أو الاستفسار؛ يرجى الاتصال بمركز الدراسات الاستراتيجية على العنوان المذكور أدناه:

دائرة استطلاعات الرأي والمسوح الميدانية

هاتف: 5300100 (6 962)

فاكس: 5355515 (6 962)

w.alkhatib@css-jordan.org

css@css-jordan.org

- الآراء الواردة بهذا الاستطلاع تمثل وجهة نظر المستطلعين، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر مركز الدراسات الاستراتيجية أو العاملين فيها أو الجامعة الأردنية
- هذا الاستطلاع وجميع استطلاعات تقييم الحكومة ممولة حصرياً من قبل مركز الدراسات الاستراتيجية-الجامعة الأردنية

ملخص النتائج

أولاً: كيفية سير الأمور في الأردن

تشير النتائج **للعينة الوطنية إلى** أن 41% فقط يعتقدون بأن الأمور بالأردن تسير بالاتجاه الصحيح بشكل عام مسجلة تراجعاً مقداره سبع نقاط عن استطلاع نيسان/ ابريل 2017. أما بالنسبة **لعينة قادة الرأي**، فقد أفاد أكثر من الثلث بقليل 34% بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح مسجلة انخفاضاً مقداره 21 نقطة منذ استطلاع نيسان/ ابريل 2017.

ثانياً: تقييم المواطنين لأداء الحكومة

1. تظهر نتائج **العينة الوطنية** أن أكثر من الثلث بقليل يعتقدون أن الحكومة كانت قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية (الحكومة بمجمل 35%، الرئيس 34%، الفريق الوزاري بدون الرئيس 34%) وتسجل النتيجة تراجعاً بتسع نقاط تقريباً مقارنة في استطلاع نيسان/ ابريل 2017.

أما فيما يتعلق بـ**عينة قادة الرأي**، فقد جاء تقييم قدرة الحكومة على تحمل مسؤولياتها أعلى من **العينة الوطنية** (الحكومة بالمجمل 39%، الرئيس 41%، الفريق الوزاري لوحده 40%) وبذلك تسجل هذه النسبة أيضاً انخفاضاً مقداره أكثر من ثماني نقاط بالمعدل عن استطلاع نيسان/ ابريل 2017.

2. أسباب عدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية: النتائج المتعلقة **بالعينة الوطنية** أشارت الى وجود أربعة أسباب رئيسية لعدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤولياتها بالمرحلة الماضية، كان أهمها الوضع الاقتصادي، مثل: ارتفاع الأسعار والوضع الاقتصادي العام، وازدياد البطالة (38%)، يلي ذلك عدم وجود إنجازات وإصلاحات (23%) وعدم نجاح الحكومة بمحاربة الفساد (14%). أما بالنسبة **لعينة قادة الرأي** فقد كانت الأسباب كما يلي: ضعف الرئيس والفريق الوزاري (26%)، عدم وجود إنجازات وإصلاحات (24%) وضعف التخطيط والإدارة (16%) وغيرها من الأسباب الأخرى.

ثالثاً: كتاب التكليف السامي

بصفة عامة، أظهرت النتائج انخفاضاً طفيفاً في تقييم أفراد **العينة الوطنية** وانخفاضاً ملموساً في تقييم **عينة قادة الرأي** بقدرة الحكومة على معالجة الموضوعات الرئيسية التي وردت في كتاب التكليف السامي، اذ أظهر المتوسط الحسابي لجميع البنود انخفاضاً لدى أفراد **العينة الوطنية** من (48) في استطلاع نيسان/ابريل 2017 الى (45) في هذا الاستطلاع. وكذلك ظهر هذا الانخفاض لدى أفراد عينة **قادة الرأي**، اذ كان (54) في استطلاع نيسان/ابريل 2017 ليصبح (46) في هذا الاستطلاع.

وكان من أبرز النتائج تدني نسبة المستجيبين في العينتين الذين يعتقدون بأن الحكومة نجحت في محاربة مشكلة البطالة.

رابعاً: أهم المشكلات التي تواجه الأردن

احتلت المشكلات الاقتصادية بصفة عامة (81%) لدى أفراد **العينة الوطنية** أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم، وتوزعت كالتالي: 23% يعتقدون بأن مشكلة البطالة هي أهم مشكلة تواجه الأردن، تليها مشكلتا ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة (21%) والوضع الاقتصادي بصفة عامة 21% ومن ثم الفقر 16%.

في **عينة قادة الرأي** كانت أيضاً المشكلات الاقتصادية بصفة عامة (84%) هي أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم. ولكن باختلاف الأولويات، فقد ظهرت مشكلة الوضع الاقتصادي بصفة عامة 63%، ومن ثم البطالة 9%، وتلها الفقر 8%، ومن ثم ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة (4%).

خامساً: تقييم أفراد العينة الوطنية لأوضاع أسرهم الاقتصادية

أكثر من النصف 57% أفادوا بأن أوضاعهم الاقتصادية حالياً أسوأ مما كان علية الوضع قبل العام، فيما أفاد 11% أن أوضاعهم اليوم أفضل مما كانت عليه قبل العام، فيما أشارت النتائج الى أن ما يقارب الثلث (32%) أفادوا بأن ظروفهم الاقتصادية بقيت كما هي عليه، أما بالنسبة لنظرة المواطنين لمستقبل أسرهم الاقتصادي للاثني عشر شهراً المقبلة، فأشار أكثر من الربع (26%) الى أن وضعهم سيكون أفضل، بينما أجاب أقل من النصف (44%) بأن أحوالهم ستكون أسوأ مما هي عليه الآن، فأشار وتوقع الربع (25%) أن لا يطرأ أي تغيير على وضعهم الاقتصادي للاثني عشر شهراً المقبلة.

سادساً: تقييم قادة الرأي للأوضاع الاقتصادية

وحول الوضع الاقتصادي للأردن اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، تبين أن (70%) وصفته بأنه أسوأ مما كان عليه، والربع أجابوا بأنه بقي كما هو دون تغيير، بينما أجاب 5% فقط بأن الوضع الاقتصادي اليوم أفضل مما كان عليه في الاثني عشر شهراً الماضية.

وبشأن التوقعات المستقبلية للوضع الاقتصادي في الأردن، فقد أبدى أقل من الخمس (19%) تفاؤلا بأنه سوف يكون أفضل مما هو عليه، بينما أفاد ما يقارب النصف (49%) بأن الوضع في الاثني عشر شهر المقبلة سيكون أسوأ مما هو عليه الوضع حالياً بينما أجاب أقل من الثلث بأن الوضع سيبقى كما هو عليه الآن.

سابعاً: التفاوت بين الأفراد ودور الحكومة

هناك شبه توافق بين العينة الوطنية وعينة قادة الرأي حول وجود تفاوت بين الأفراد بالمجتمع وقدرة الحكومة على الحد منه، إذ أفاد 41% من **العينة الوطنية** و39% من **عينة قادة الرأي** بأنه سيكون هناك دائما تفاوت بين الافراد بالمجتمع وأن الحكومة يمكن أن تحد منه بشكل كبير، بالمقابل أقر أكثر من النصف 52% **للعينة الوطنية** و57% **لعينة قادة الرأي** بوجود التفاوت بين الأفراد، ولكن الحكومة لا تستطيع أن تفعل شيئاً إزاءه.

ثامناً: أعباء السلع والخدمات على الأسرة وكيفية التكيف معها

أكثر من ربع 28% **العينة الوطنية** أفادوا بأن الكهرباء تشكل العبء الأكبر على ميزانية الأسرة، جاء بعدها بالأهمية الطعام والشراب 24%، المسكن 13%، التعليم الجامعي 11%، والصحة 10%.

بالمقابل، فإن ثلث **العينة الوطنية** 34% أفادت بأنها لجأت لتخفيض النفقات، وأكثر من الربع 27% من الأسر لجأت لتأجيل شراء السلع والخدمات غالية الثمن بينما لجأ الخمس 20% للاستدانة لشراء الحاجيات ومواجهة أعباء المعيشة..

قائمة الاشكال والجداول

الشكل رقم (1): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟ العينة الوطنية 8

الشكل رقم (2) كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟ 9

الشكل رقم (3): كيفية سير الأمور في الأردن، حسب فئات عينة قادة الرأي 9

الشكل رقم (1-4) درجة تحمل (الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري) لمسؤولياتهم (العينة الوطنية) 10

الشكل رقم (2-4) درجة تحمل (الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري) لمسؤولياتهم (العينة الوطنية) -مقارنة بالحكومات السابقة بعد عام على التشكيل 11

الشكل رقم (5) مستجيبو العينة الوطنية الذين أفادوا بأن الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم – حسب الاقليم 11

الشكل رقم (6) مستجيبو العينة الوطنية الذين أفادوا بأن الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم – حسب المحافظة 12

الشكل رقم (7) مستجيبو العينة الوطنية الذين أفادوا بأن الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم- حسب المستوى التعليمي للمستجيب 12

الشكل رقم (8) مستجيبو العينة الوطنية الذين أفادوا بأن الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم-حسب الفئات العمرية 13

الشكل رقم (1-9) مستجيبو عينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة؛ والرئيس؛ والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم 13

الشكل رقم (2-9) مستجيبو عينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة؛ والرئيس؛ والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم- مقارنة بالحكومات السابقة بعد عام على التشكيل 14

الشكل رقم (10) مستجيبو عينة قادة الرأي حسب فئات العينة الذين أفادوا بأن الحكومة؛ والرئيس؛ والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم 14

الجدول رقم (1): لماذا لم تكن الحكومة قادرة على الاطلاق على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية؟ 15

الجدول رقم (4): هل توافق بشدة ، نوعا ما، لا توافق ام انك لا توافق على الإطلاق على هذه العبارة . "تفعل الحكومة كل ما بوسعها لتزويد المواطنين بجميع الخدمات " 16

الجدول رقم (2) النسب المئوية لمستجيبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة نجحت في معالجة عدد من الموضوعات الرئيسة التي وردت في كتاب التكليف 17

الجدول رقم (3): أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم (العينة الوطنية وعينة قادة الرأي) 18

الشكل رقم (11) تقييم المستجيبين لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –العينة الوطنية 19

الشكل رقم (12) توقعات المستجيبين للوضع الاقتصادي لأسرهم خلال الاثني عشر شهراً المقبلة–العينة الوطنية 19

الشكل رقم (13): وضع الأردن الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية - العينة الوطنية 20

الشكل رقم (14) توقعات مستجيبي العينة الوطنية للوضع الاقتصادي للأردن خلال الاثني عشر شهراً المقبلة 20

الشكل رقم (15) وضع الأردن الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –عينة قادة الرأي 21

الشكل رقم (16) توقعات مستجيبي عينة قادة الرأي للوضع الاقتصادي للأردن خلال الاثني عشر شهراً المقبلة 22

الشكل رقم (17) رأي مستجيبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي في التفاوت بين الافراد ودور الحكومة في الحد منه..... 22

الشكل رقم (18): أي من هذه السلع والخدمات التالية تشكل عبئا أكبر على ميزانية أسرتك؟ 23

الشكل رقم (19): خلال الأشهر الثلاثة الماضية، هل لجأت أسرتك أو أي من أفرادها إلى اتخاذ القرارات التالية في مواجهة أعباء المعيشة: (العينة الوطنية)..... 24

الجدول رقم (5): هل مقدار ما تنفقه على ..... مقارنة بـ الثلاثة أشهر الماضية ارتفع، بقي كما هو، انخفض؟ 24

الشكل رقم (20): ما الدرجة التي تعبر عن وجهة نظرك على مقياس من 1-10؟ 25

تمهيد

يأتي هذا الاستطلاع استمراراً لنهج مركز الدراسات الاستراتيجية في سَبْر آراء المواطنين وقادة الرأي حول قدرة الحكومات على تحمل مسؤولياتها أو القيام بها. وقد أجرى المركز الاستطلاع الأول لحكومة الدكتور هاني الملقي عند تشكيلها الأول بتاريخ 2016/6/3، وأجري الاستطلاع الثاني بعد مرور مائة يوم على التشكيل الأول في أيلول/ سبتمبر 2016، والاستطلاع الثالث عند التشكيل الثاني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016. والرابع في شهر كانون الثاني/يناير 2017 بعد مرور مائة يوم على التشكيل الثاني، والخامس في شهر نيسان/ابريل 2017 بعد مرور مائتي يوم على التشكيل الثاني، ويأتي إجراء هذا الاستطلاع بعد مرور عام على تشكيل الحكومة الثانية التي جرت في 2016/9/28.

ويهدف الاستطلاع إلى معرفة توجهات المواطنين الأردنيين وثقتهم بقدرة حكومة الدكتور هاني الملقي، على تحمل مسؤولياتها خلال فترة الـ السنة التي مضت على تشكيلها في 2016/9/28، والى قياس آراء المستجيبين حول قدرة الحكومة على تنفيذ المهمات التي وردت في كتاب التكليف السامي. فضلاً عن ذلك، فقد تمَّ التعرف على اتجاهات الرأي العام وعينة قادة الرأي لكيفية سير اتجاه الأمور في الأردن، ولأهم المشكلات التي تواجه الأردن الآن. كذلك، هدف الاستطلاع للتعرف على مواقف وآراء المواطنين حول بعض القضايا الراهنة، مثل: الوضع الاقتصادي في الأردن؛ والعبء الذي تشكله بعض الخدمات والسلع على المواطنين وكيفية تغطية الاحتياجات المالية لديهم

النتائج الرئيسية

• كيفية سير الأمور في الأردن بشكل عام– العينة الوطنية

أظهرت نتائج الاستطلاع أن (41%) من مستجيبي العينة الوطنية يعتقدون أن الأمور **في الأردن بشكل عام تسير في الاتجاه الصحيح** مقارنة بِ **(48%) في استطلاع نيسان/أبريل 2017**، وبِ **(45%) في استطلاع كانون الثاني/يناير 2017**، و(52%) في استطلاع تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، و(57%) في استطلاع أيلول/سبتمبر 2016. فيما أفاد (58%) من مستجيبي العينة الوطنية بأن **الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ** مقارنة بِ (50%) في استطلاع نيسان/أبريل 2017، ومقارنة بِ **(54%)** في كانون الثاني/يناير 2017، و(45%) في تشرين الثاني / نوفمبر2016، و(39%) في استطلاع أيلول/سبتمبر 2016. (يرجى النظر الى الشكل رقم (1)).

الشكل رقم (1): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟ العينة الوطنية

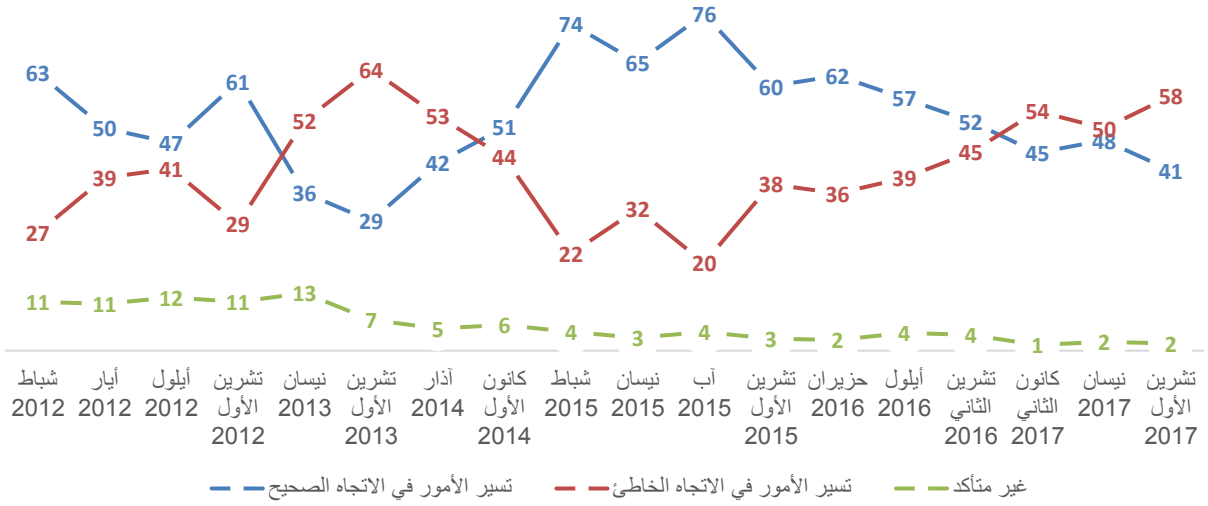

عند النظر نحو كيفية سير اتجاه الأمور حسب الفئات التعليمية للمستجيبين، تظهر النتائج أن هنالك تبايناً في درجة التعليم وسير اتجاه الأمور، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للمستجيب، فإن اعتقاده بسير اتجاه الأمور في الاتجاه الصحيح ينخفض، باستثناء الذين يحملون درجة أقل من الثانوي.

وتظهر النتائج وجود تباين في نسبة الذين أفادوا بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح بين محافظات المملكة، إذ كان أعلاها في محافظتي: مادبا (59%) والكرك (49%)، وأدناها في محافظة: جرش (26%)، فيما تراوحت نسبة الذين أجابوا بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح في المحافظات الأخرى بين (38%) الى (45%).

• كيفية سير الأمور في الأردن بشكل عام – عينة قادة الرأي

أظهرت النتائج أن (34%) من مستجيبي عينة قادة الرأي يعتقدون بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، مقابل (55%) في استطلاع نيسان/ابريل 2017، و37% أفادوا بذلك في استطلاع كانون الثاني/يناير 2017 , و(58%) أفادوا بذلك في استطلاع تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، و(58%) في استطلاع أيلول/ سبتمبر 2016. بينما أجاب (62%) من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه الخاطئ، مقارنة بـ (41%) في استطلاع نيسان/أبريل 2017، وبـ **(58%)** في استطلاع كانون الثاني/يناير 2017، و**(36%)** في استطلاع تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، و**(35%)** في استطلاع أيلول/ سبتمبر 2016. (يرجى النظر الى الشكل رقم (2)).

الشكل رقم (2) كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟

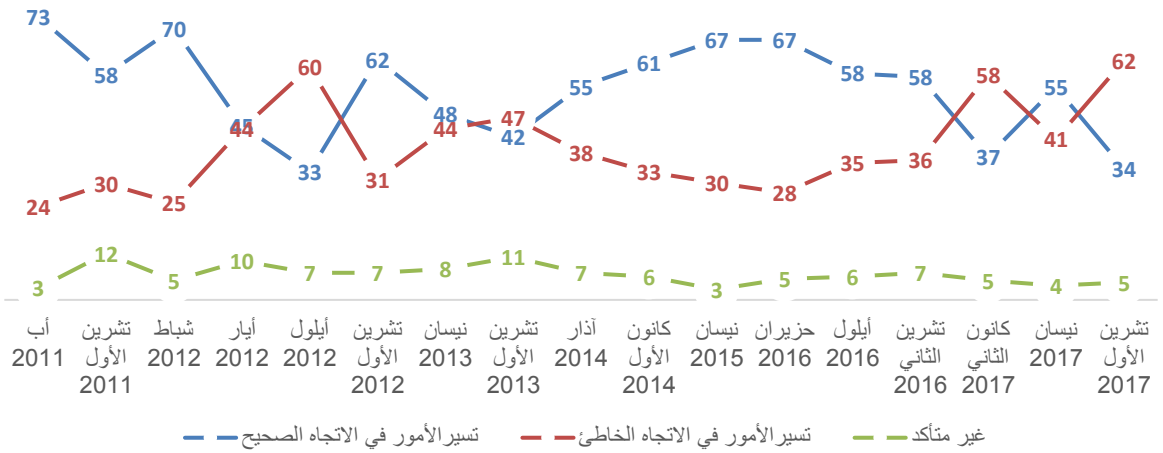

وأظهرت النتائج أن فئتي النقابات المهنية (42%)، وكبار رجال وسيدات الدولة (39%) هما الأكثر إيجابية حول كيفية سير الأمور، فيما كانت فئتا القيادات الحزبية **(24%)** وقيادات النقابات المهنية والعمالية **(25%)** هما الأقل إيجابية حول كيفية سير الأمور في الأردن. (يرجى النظر الى الشكل رقم (3)).

الشكل رقم (3): كيفية سير الأمور في الأردن، حسب فئات عينة قادة الرأي

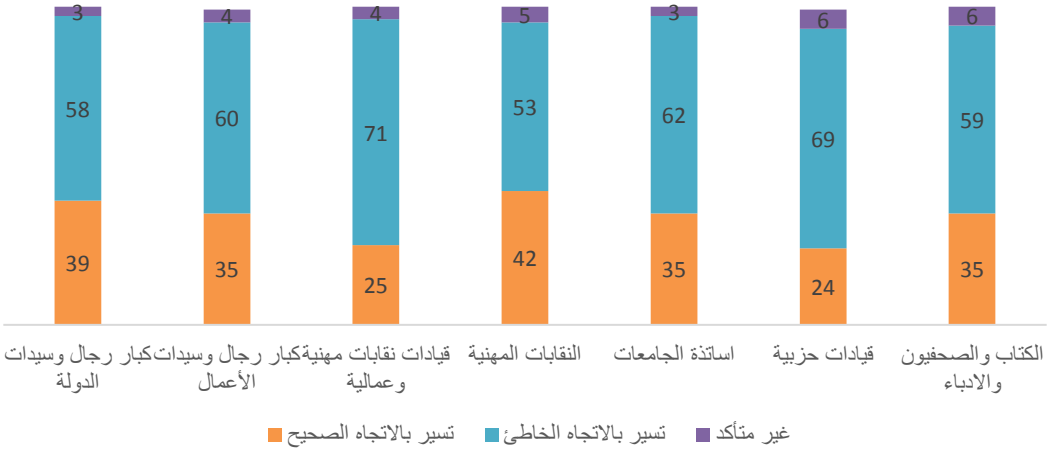

• تقييم أداء الحكومة؛ والرئيس؛ والفريق الوزاري-العينة الوطنية

يتناول هذا القسم تقييم الرأي العام الأردني (العينة الوطنية) و(عينة قادة الرأي العام) لقدرة الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري (باستثناء الرئيس) على القيام بمسؤولياتهم بعد مرور العام على تشكيلها الثاني. إضافة إلى تقييم المستجيبين في (العينة الوطنية) و(عينة قادة الرأي) من وجهة نظرهم لمدى نجاح الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري (باستثناء الرئيس) بأداء مهماتهم على مقياس متدرج من: قادر الى درجة كبيرة، ومتوسطة وقليلة، ولم تكن قادرة على الاطلاق.

أظهرت نتائج الاستطلاع أن (35%) من أفراد العينة الوطنية يعتقدون بأن **الحكومة كانت قادرة على تحمل مسؤوليات** المرحلة بدرجات متفاوتة، (الوسط الحسابي للإجابات كنسبة مئوية) مقارنة بِـ **(43%)** في استطلاع نيسان/ابريل 2017، ومقارنة بِـ **(40%)** في استطلاع كانون الثاني/يناير 2017، و**(44%)** في استطلاع تشرين الثاني/ نوفمبر 2016. بينما أفاد (34%) بأن **رئيس الحكومة** كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة، مقارنة بِـ **(43%) في استطلاع نيسان/ابريل 2017**، وبِـ **(40%)** في استطلاع كانون الثاني/يناير 2017، و**(43%)** في استطلاع تشرين الثاني/نوفمبر 2016. وأفاد **(34%)** بأن **الفريق الوزاري (باستثناء الرئيس)** كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة مقارنة بِـ **(43%) في استطلاع نيسان/ابريل 2017، و مقارنة بِـ 39% في استطلاع كانون الثاني/يناير 2017، و(42%) في استطلاع تشربن الثاني/نوفمبر 2016**. (يرجى النظر الى الشكل رقم (4)) .

الشكل رقم (1-4) درجة تحمل (الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري) لمسؤولياتهم (العينة الوطنية)

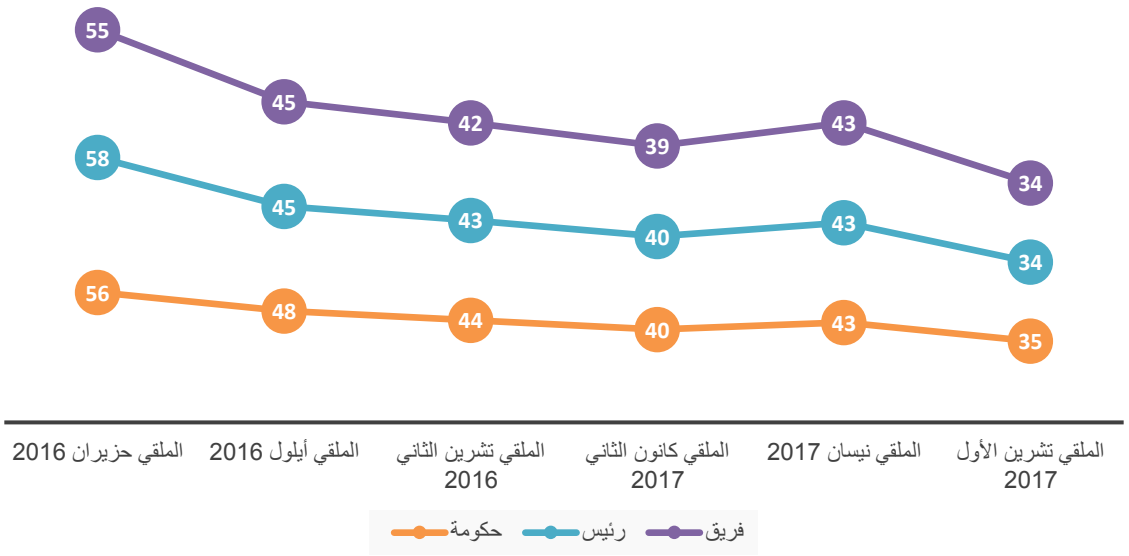

الشكل رقم (2-4) درجة تحمل (الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري) لمسؤولياتهم (العينة الوطنية) -مقارنة بالحكومات السابقة بعد عام على التشكيل

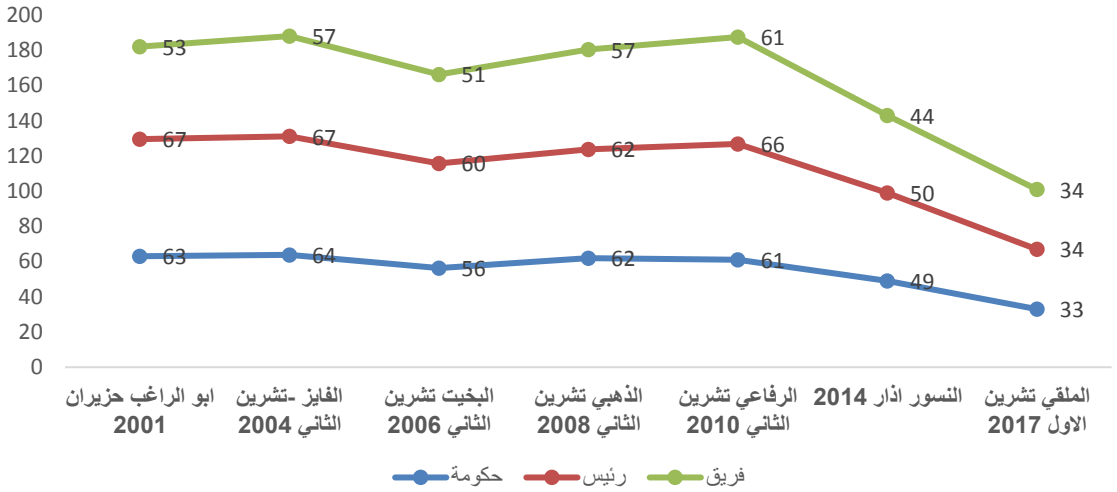

تتفاوت آراء الموطنين في قدرة الحكومة والرئيس والفريق الوزاري على تحمل مسؤوليات المرحلة حسب الاقليم، فقد كان تقييم مستجيبي إقليم الجنوب أقل من المعدل العام، فيما كان تقييم مستجيبي إقليم الوسط قريباً جدا من المجموع العام و أعلى منه في تقييم أداء الرئيس والفريق. (يرجى النظر الى الشكل رقم (5))

الشكل رقم (5) مستجيبو العينة الوطنية الذين أفادوا بأن الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم – حسب الاقليم

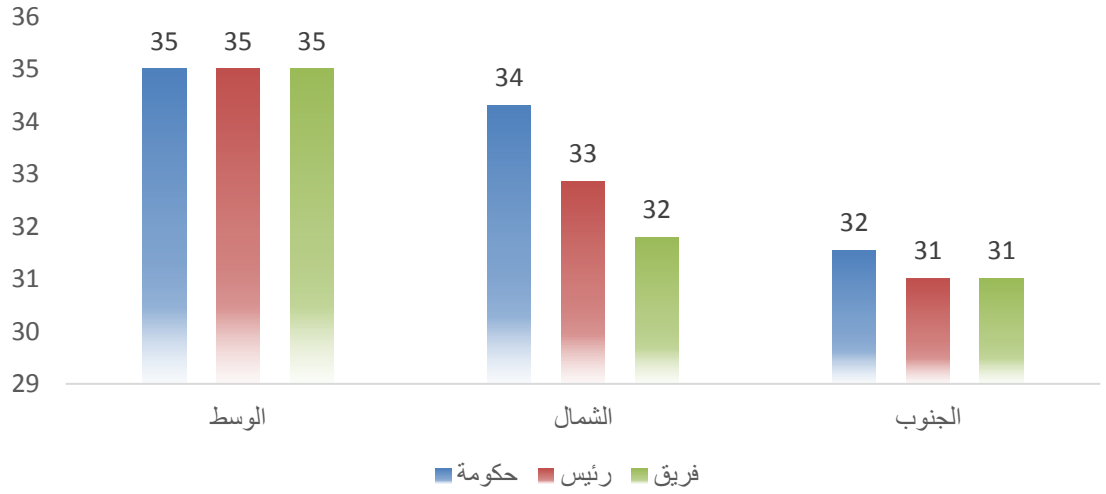

تظهر النتائج أن تقييم المستجيبين لأداء الحكومة، حسب المحافظات، متفاوت فقد اتسم بسلبية أكبر في محافظات: الطفيلة، والعقبة، وإربد ومعان، وبإيجابية أكثر من المتوسط الكلي في محافظات: المفرق، وعجلون ومادبا وجرش. (يرجى النظر الى الشكل رقم (6)).

الشكل رقم (6) مستجيبو العينة الوطنية الذين أفادوا بأن الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم – حسب المحافظة

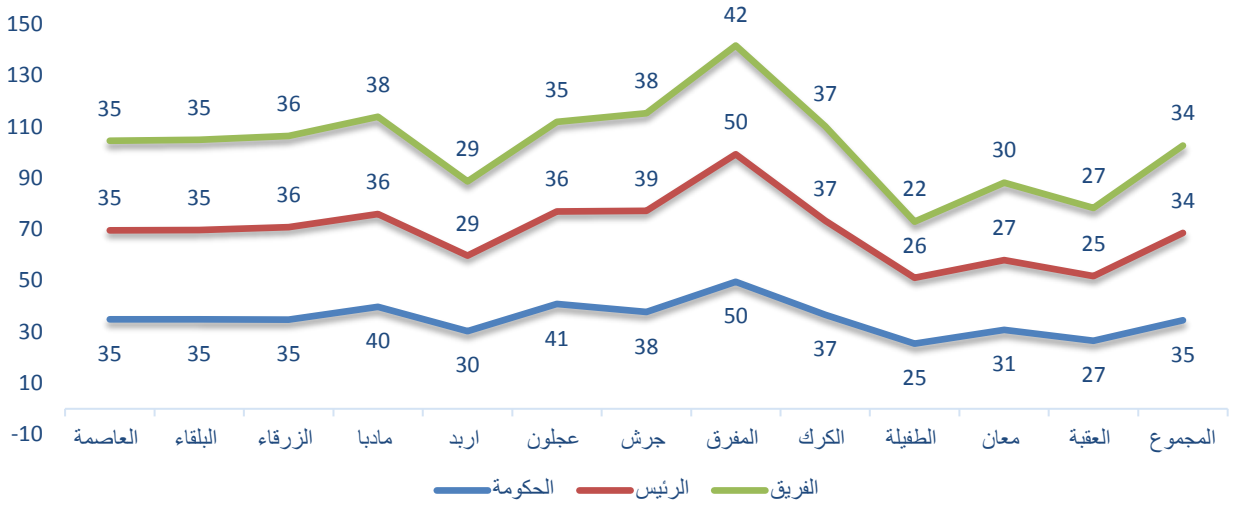

عند النظر الى علاقة المستوى التعليمي للمستجيبين مع اعتقادهم بقدرة الحكومة، والرئيس، والفريق على تحمل مسؤوليات المرحلة، أظهرت النتائج أنه كلما قل المستوى التعليمي للمستجيب، زادت ثقته بقدرة الحكومة، والرئيس والفريق الوزاري على تحمل مسؤوليات المرحلة. (يرجى النظر الى الشكل رقم (7)).

الشكل رقم (7) مستجيبو العينة الوطنية الذين أفادوا بأن الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم- حسب المستوى التعليمي للمستجيب

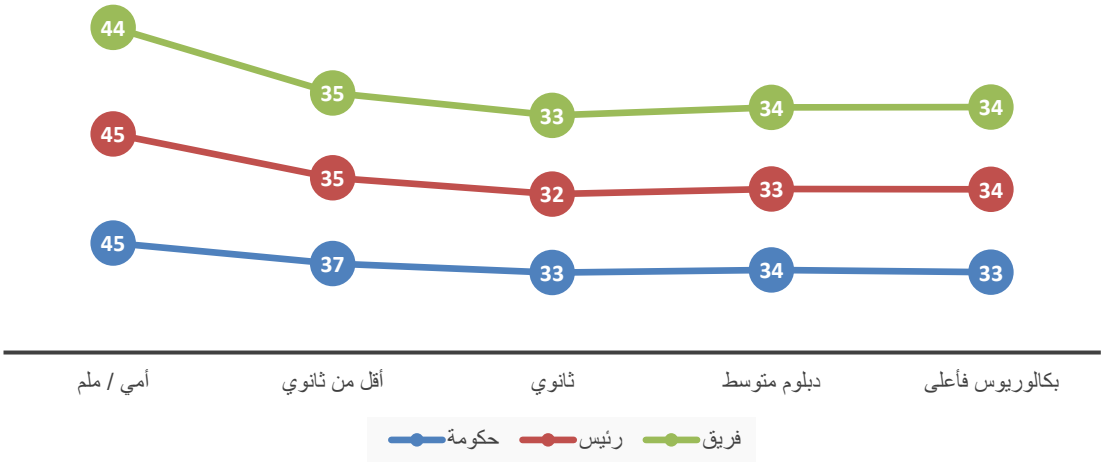

عند مقارنة الفئات العمرية وتقييم قدرة الحكومة، والرئيس والفريق الوزاري، تظهر النتائج أن الفئات العمرية الشابة **(18-34)** ، كان تقييمها للحكومة أكثر إيجابية من باقي الفئات العمرية المتوسطة. (الشكل رقم (8)).

الشكل رقم (8) مستجيبو العينة الوطنية الذين أفادوا بأن الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم-حسب الفئات العمرية

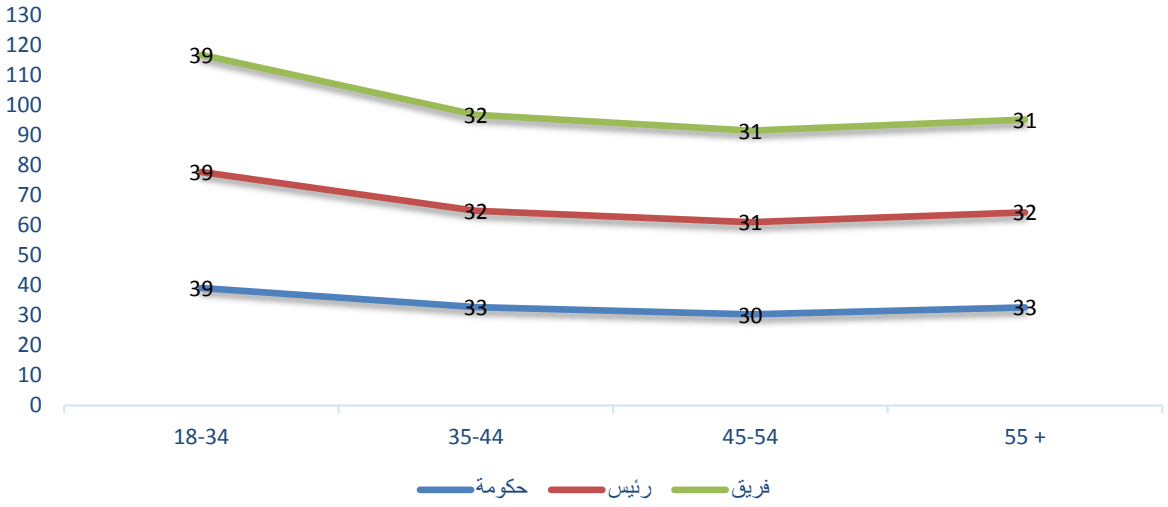

- **تقييم أداء الحكومة؛ والرئيس؛ والفريق الوزاري- عينة قادة الرأي**

أظهرت نتائج الاستطلاع أن (**39**%) من مستجيبي عينة قادة الرأي يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة، مقارنة بـ (**49**%) في استطلاع نيسان/ابريل 2017 وبـ (**42**%) في استطلاع كانون الثاني/يناير 2017، و(**48%**) في استطلاع تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.

كذلك، أظهرت النتائج أن (**41**%) يعتقدون أن الرئيس كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة مقارنة بـ (**46**%) في استطلاع نيسان/أبريل 2017، ومقارنة بِ (**46%**) في استطلاع كانون الثاني/يناير 2017، و(**50**%) في استطلاع تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

وبينت النتائج أيضاً أن (**40**%) يعتقدون بأن الفريق الوزاري، باستثناء الرئيس، كان قادرا على تحمل مسؤوليات المرحلة، مقارنة بـ (**50**%) في استطلاع نيسان/ابريل 2017، ومقارنة بِ (**43%**) في استطلاع كانون الثاني/يناير 2017، و(**46%**) في استطلاع تشرين الثاني/ نوفمبر 2016. (يرجى النظر الى الشكل رقم (9))

الشكل رقم (1-9) مستجيبو عينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة؛ والرئيس؛ والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم

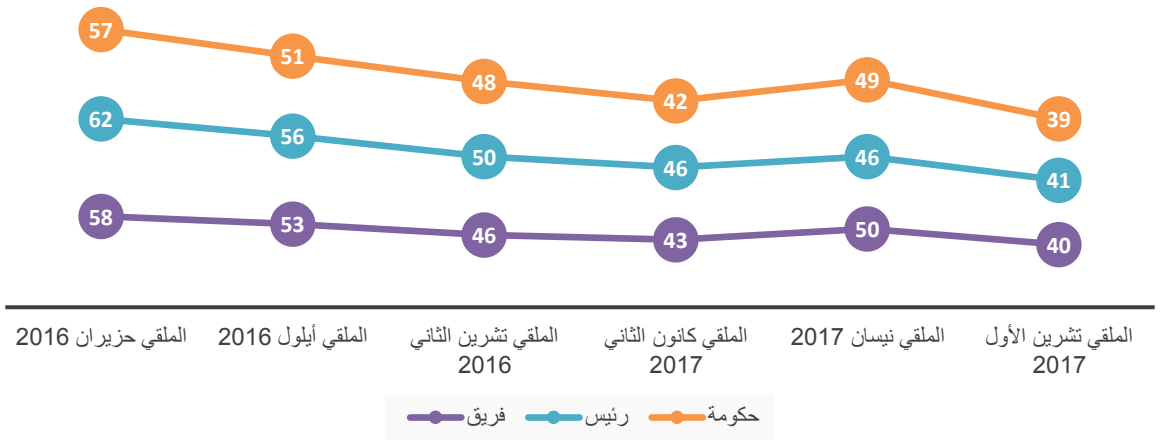

الشكل رقم (2-9) مستجيبو عينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة؛ والرئيس؛ والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم- مقارنة بالحكومات السابقة بعد عام على التشكيل

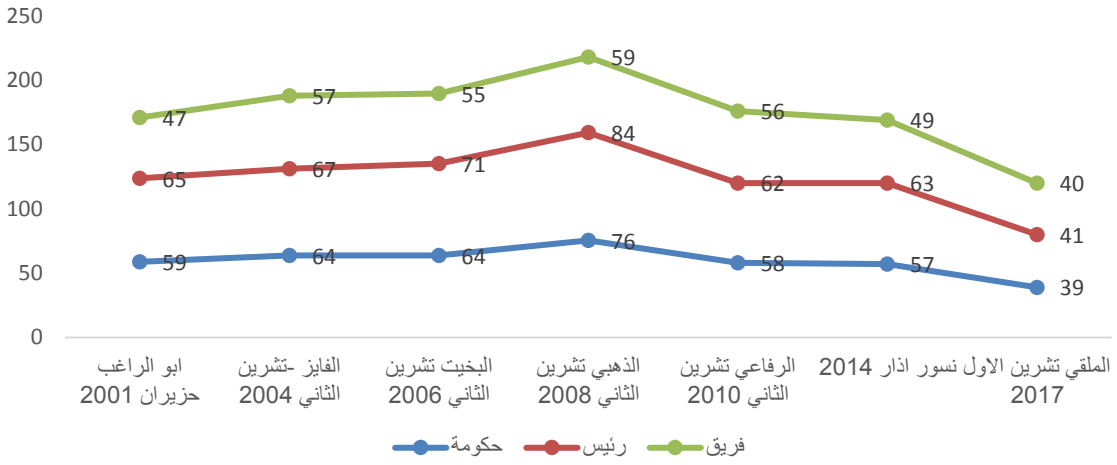

وعند مقارنة تقييم أداء الحكومة والرئيس، والفريق الوزاري (باستثناء الرئيس) بحسب فئات عينة قادة الرأي، تبين النتائج أن فئات كبار رجال وسيدات الدولة، واساتذة الجامعات، هي الفئات التي قيمت أداء الحكومة بإيجابية أكبر من الفئات الأخرى. إذ إن نسبة المستجيبين الذين أفادوا بنجاح الحكومة في كل من هذه الفئات كانت أعلى من الذين أفادوا بنجاح الحكومة في عينة قادة الرأي بصفة عامة. فيما كانت فئتا: القيادات الحزبية وقيادات النقابات المهنية والعمالية، هما الأقل تقييماً لنجاح الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري في القيام بمهماتهم، (يرجى النظر الى الشكل رقم (10)).

الشكل رقم (10) مستجيبو عينة قادة الرأي حسب فئات العينة الذين أفادوا بأن الحكومة؛ والرئيس؛ والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم

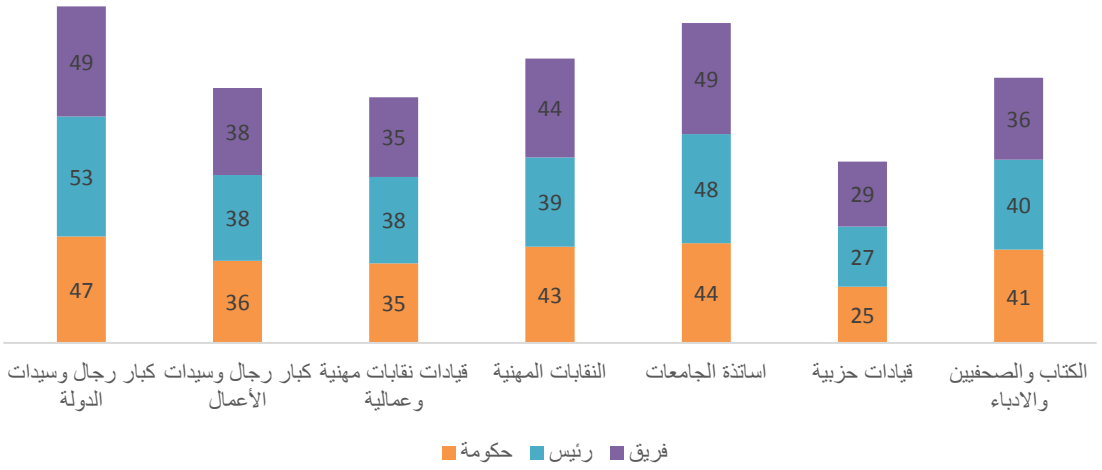

• أسباب عدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة

تم سؤال المستجيبين الذين أفادوا بأن الحكومة لم تكن قادرة على الاطلاق على تحمل مسؤوليات المرحلة عن السبب الرئيسي لاعتقادهم هذا. وقد أفاد **(23%)** من مستجيبي **العينة الوطنية** أن السبب الرئيسي في اعتقادهم بعدم قدرة الحكومة على الاطلاق على تحمل مسؤوليات المرحلة، هو عدم شعور المواطنين بوجود إنجازات وإصلاحات، فيما عزا **(15%)** السبب الرئيسي في عدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة الى الارتفاع المتكرر للأسعار، وعزا **(14%)** السبب الى سوء الوضع الاقتصادي وعدم محاربة الحكومة او نجاحها في محاربة الفساد.

أفراد **عينة قادة الرأي** كان لهم تبرير مختلف في عدم قدرة الحكومة على القيام بمسؤوليتها، فقد عزا **(26%)** السبب الى ضعف الرئيس والفريق الوزاري، فيما عزا **(24%)** السبب الى عدم تحقيق إنجازات وإصلاحات، وعزا (16%) السبب الى ضعف التخطيط والادارة. الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): لماذا لم تكن الحكومة قادرة على الاطلاق على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية؟

	العينة الوطنية (41%)	عينة قادة الرأي (29%)
عدم وجود إنجازات وإصلاحات	23	24
الارتفاع المتكرر للأسعار	15	--
لم تحارب او تنجح في محاربة الفساد	14	8
بسبب سوء الوضع الاقتصادي	14	10
ازدياد الفقر والبطالة	9	--
قرارات الحكومة لم تكن لصالح المواطن	7	11
ضعف التخطيط والإدارة	6	16
ضعف الرئيس والفريق الوزاري	4	26
عدم الاستقرار الداخلي وصعوبة الوضع الأمني	2	--
أخرى	7	4
المجموع	100	100

• دور الحكومة في تزويد المواطنين بالخدمات

يوافق وبدرجات متفاوتة نصف مستجيبي العينة الوطنية (45%) و (43%) من مستجيبي عينة قادة الرأي على عبارة أن الحكومة تفعل كل ما بوسعها لتزويد المواطنين بجميع الخدمات (المتوسط الحسابي كنسبة مئوية)، فيما لا يوافق على الاطلاق 28% من مستجيبي العينة الوطنية، 20% من مستجيبي عينة قادة الرأي على أن الحكومة تفعل كل ما بوسعها لتزويد المواطنين بجميع الخدمات. (الجدول رقم (4)).

الجدول رقم (4): هل توافق بشدة ، نوعا ما، لا توافق ام انك لا توافق على الإطلاق على هذه العبارة . "تفعل الحكومة كل ما بوسعها لتزويد المواطنين بجميع الخدمات "

	العينة الوطنية		قادة الرأي	
	نيسان 2017	تشرين الأول 2017	نيسان 2017	تشرين الأول 2017
أوافق بشدة	16	16	7	5
أوافق نوعا ما	38	33	45	38
لا أوافق	23	24	24	36
لا أوافق على الإطلاق	21	28	24	20
غير متأكد / لا اعرف	2	0	0	0
المجموع	100	100	100	100
الوسط الحسابي %	**50**	**45**	**45**	**43**

- **تقييم أداء الحكومة في الموضوعات التي أوكلت إليها في كتاب التكليف السامي**

تظهر النتائج أن هناك تبايناً في تقييم العينة الوطنية وعينة قادة الرأي فيما يتعلق ببعض البنود التي وردت في كتاب التكليف السامي، إذ كانت أكثر نجاحاً في بعض الموضوعات من غيرها. والملاحظ أن تقييم المواطنين لنجاح الحكومة في جميع الموضوعات قد تغير مقارنة باستطلاع الـ 200 يوم عند أفراد العينة الوطنية وعينة قادة الرأي (المتوسط الحسابي من 48 الى 45 لدى العينة الوطنية، ومن 54 الى 46 لدى عينة قادة الرأي).

قيم مستجيبو العينة الوطنية نجاح الحكومة في مواجهة الإرهاب عسكريا وأمنيا وأيديولوجياً **(79%)** ودعم ورعاية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية **(68%)**، وفي تقديم كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني ودعمه من أجل إقامة دولته المستقلة **(61%)**. بينما كان مستجيبو العينة الوطنية أقل تفاؤلاً في بعض الموضوعات التي كلفت بها الحكومة مثل: محاربة البطالة، كما أفاد بذلك **(15%)**، وتعزيز مبدأ سيادة القانون وحماية قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ومحاربة الواسطة والمحسوبية **(25%)**، وترجمة ميثاق منظومة النزاهة الوطنية وقانون النزاهة ومكافحة الفساد إلى ممارسات يلمسها المواطن في العمل اليومي للإدارات الحكومية والخدمات العامة **(30%)**، وأفاد **(34%)** في بنجاح الحكومة في تمكين الشباب وإدماجهم في العملية التنموية. (يرجى النظر الى الجدول رقم (3)).

بينما قيم مستجيبو عينة قادة الرأي نجاح الحكومة في دعم ورعاية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية **(72%)**، وفي مواجهة الإرهاب عسكرياً وأمنياً وأيديولوجياً **(70%)**، وفي تقديم كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني ودعمه من أجل إقامة دولته المستقلة **(61%)**. بينما كان مستجيبو عينة قادة الرأي أقل تفاؤلاً في بعض الموضوعات التي كلفت بها الحكومة مثل: محاربة

البطالة، إذ أفاد بذلك **(18%)**، وتعزيز مبدأ سيادة القانون وحماية قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ومحاربة الواسطة والمحسوبية **(29%)**، وفي ترجمة ميثاق منظومة النزاهة الوطنية وقانون النزاهة ومكافحة الفساد إلى ممارسات يلمسها المواطن في العمل اليومي للإدارات الحكومية والخدمات العامة **(31%)**، وأفاد **(38%)** بنجاح الحكومة في تمكين الشباب وإدماجهم في العملية التنموية. (يرجى النظر الى الجدول رقم (2)).

الجدول رقم (2) النسب المئوية لمستجيبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة نجحت في معالجة عدد من الموضوعات الرئيسة التي وردت في كتاب التكليف

البنود كما وردت في كتاب التكليف السامي	العينة الوطنية				عينة قادة الرأي			
	التشكيل الثاني	100 يوم على التشكيل الثاني	200 يوم على التشكيل الثاني	عام على التشكيل الثاني	التشكيل الثاني	100 يوم على التشكيل الثاني	200 يوم على التشكيل الثاني	عام على التشكيل الثاني
مواجهة الإرهاب عسكريا وأمنيا وأيديولوجياً	72	67	70	79	73	69	77	72
دعم ورعاية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية	68	60	66	68	75	73	78	70
تقديم كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني ودعمهم من أجل إقامة دولتهم المستقلة	59	54	62	61	60	61	69	61
دعم ادماج مشاركة المرأة في جميع مناحي الحياة	58	46	57	59	53	48	56	54
النهوض في قطاع التعليم بمراحله كافة	50	43	53	52	44	41	51	46
الاستمرار في التعاون مع السلطة القضائية لتوفير كل الدعم اللازم لتمكينها من الاضطلاع بدورها الرئيسي على أكمل وجه	51	45	51	43	57	55	61	53
بذل كل الجهود لتأمين الدعم المطلوب للأردن لتمكينه من التعامل مع أعباء وتبعات اللجوء السوري اقتصاديا وتنمويا وأمنيا	49	41	48	45	49	41	57	47
إرساء علاقة تسودها روح التعاون والإيجابية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبأسلوب عمل تكاملي دون تغول أو تعطيل أو سلبية	47	42	45	38	49	47	49	43
الاستثمار في مشاريع تنويع مصادر الطاقة وغيرها من المشاريع الكبرى، خاصة في قطاعات المياه والنقل العام	46	37	40	35	43	39	46	36
ان يكون تمكين الشباب وإدماجهم في العملية التنموية من ضمن صميم الجهود الحكومية	45	35	40	34	41	36	41	38
ترجمة ميثاق منظومة النزاهة الوطنية وقانون النزاهة ومكافحة الفساد إلى ممارسات يلمسها المواطن في العمل اليومي للإدارات الحكومية والخدمات العامة	44	36	38	30	40	35	40	31
تعزيز مبدأ سيادة القانون وحماية قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ومحاربة الواسطة والمحسوبية، والاستمرار بإصلاح القطاع العام	42	34	33	25	42	40	41	29
محاربة البطالة	28	19	20	15	22	17	21	18
المعدل	**51**	**43**	48	45	**50**	**47**	54	46

• أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم

يعتقد الأردنيون (العينة الوطنية) أن أهم مشكلة تواجه الأردن اليوم هي مشكلة البطالة **(23%)** تليها مشكلتا ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة **(21%)** والوضع الاقتصادي بصفة عامة (21%) ومن ثم الفقر **(16%)**.

وتتصدر المشكلات الاقتصادية أولويات المواطنين من بين المشكلات التي تواجه الأردن، إذ شكلت **(81%)**، بالرغم من حضور المشكلات الأخرى، وعلى رأسها مشكلتا: المشكلات الاجتماعية والخدماتية، والفساد بصفة عامة (الواسطة والمحسوبية).

كذلك الحال بالنسبة لعينة قادة الرأي، فأهم مشكلة تواجه البلاد هي الوضع الاقتصادي السيء بصفة عامة بنسبة (63%)، تلتها مشكلة **البطالة (9%)**، ثم **مشكلة: الفقر (8%)**. ومن الواضح تركيز عينة قادة الرأي على مشكلة الوضع الاقتصادي بشكل عام والبالغة (84%) (يرجى النظر الى الجدول رقم (3)).

والجدير ذكره هو وجود شبه توافق بين آراء أفراد العينتين: الوطنية؛ وقادة الرأي في اعتبار المشكلات الاقتصادية المتنوعة من أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم.

الجدول رقم (3): أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم (العينة الوطنية وعينة قادة الرأي)

	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
البطالة	23	9
ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة	21	4
الوضع الاقتصادي بصفة عامة	21	63
الفقر	16	8
الفساد بصفة عامة (الواسطة والمحسوبية)	6	6
المشكلات الاجتماعية والخدماتية	4	2
أزمة اللاجئين والعمالة الوافدة	3	--
التحديات الأمنية والسياسية الداخلية والخارجية	2	4
لا توجد مشكلات	2	--
فجوة الثقة بين الشعب والحكومة	--	2
أخرى	1	1
المجموع	100	100

المشاكل الاقتصادية بصفة عامة: العينة الوطنية 81%، عينة قادة الرأي 84%

• تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي – العينة الوطنية وعينة قادة الرأي

حول تقييم مستجيبي العينة الوطنية لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، أفاد (**11**%) بأنه أفضل مما كان عليه مقارنة بـ (**11%**) في استطلاع نيسان/أبريل 2017، و(**9%**) في استطلاع كانون الثاني/ يناير 2017، بينما أفاد (**32%**) بأنه بقي كما هو عليه مقارنة بـ (**32%**) في استطلاع نيسان/أبريل 2017، و(**34%**) في استطلاع كانون الثاني/ يناير 2017، في حين أفاد (57%) بأن وضعهم الاقتصادي اليوم أسوأ مما كان عليه مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، والذي بقي على حاله مقارنة باستطلاع نيسان/أبريل 2017. (يرجى النظر الى الشكل رقم 11).

الشكل رقم (11) تقييم المستجيبين لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –العينة الوطنية

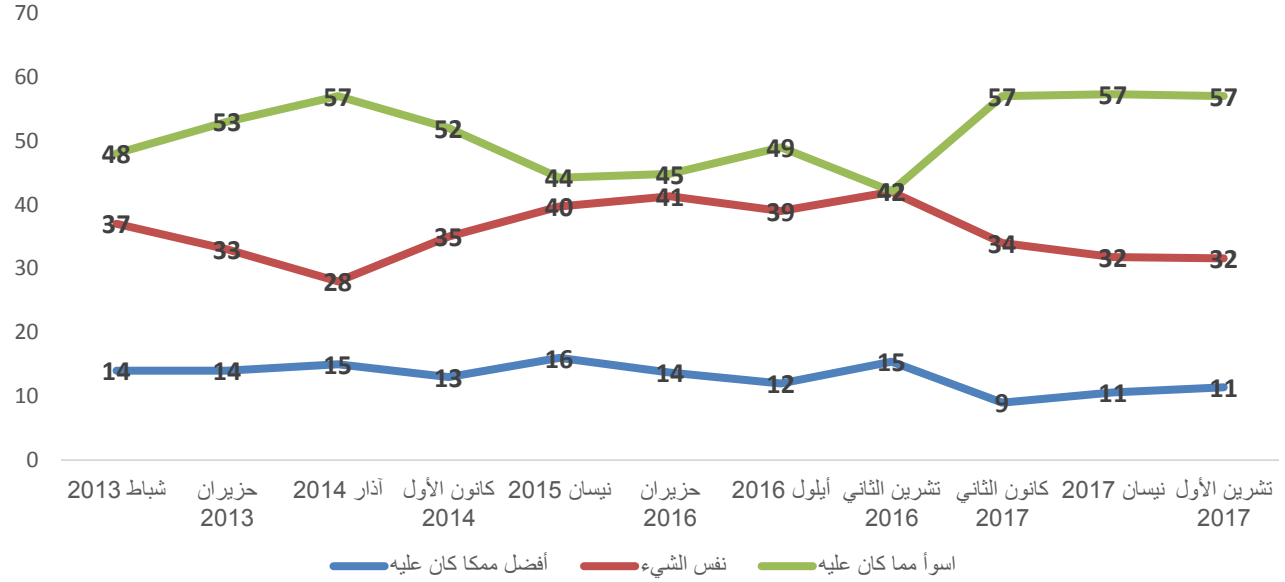

وعند السؤال عن التوقعات للوضع الاقتصادي لأسر المستجيبين خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، أفاد (**26%**) بأنه سوف يكون أفضل مما هو عليه الآن، مقابل (**25%**) أفادوا بأنه سوف يبقى كما هو عليه الآن، بينما بقيت نسبة الذين أفادوا بانه سوف يكون أسوأ مما هو عليه الآن ثابتة تقريباً عند (**44%**) **مقارنة بالاستطلاع السابق**. (يرجى النظر الى الشكل رقم (12))

الشكل رقم (12) توقعات المستجيبين للوضع الاقتصادي لأسرهم خلال الاثني عشر شهراً المقبلة–العينة الوطنية

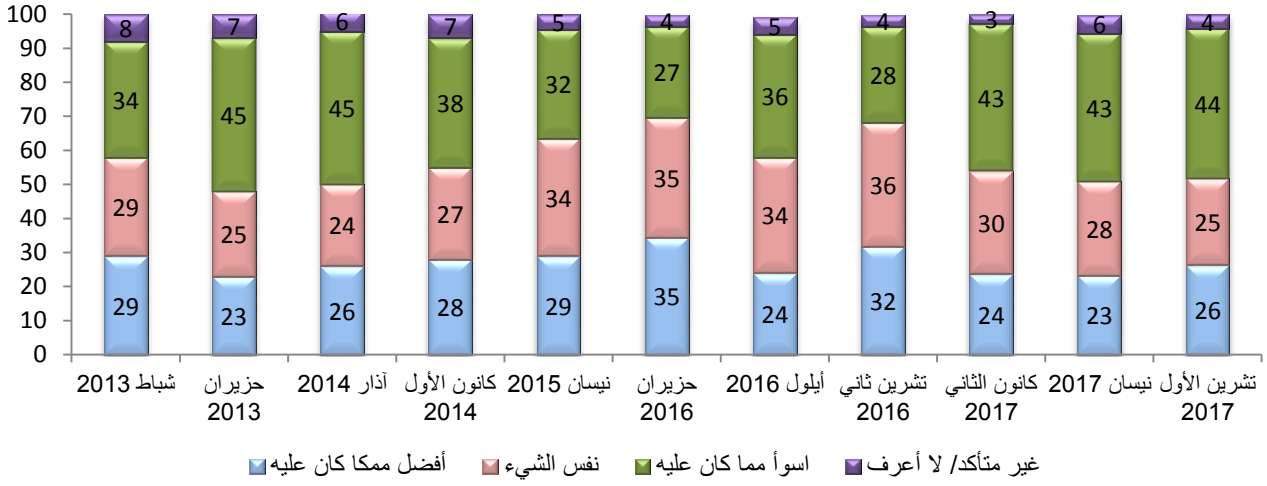

- **تقييم أفراد العينة الوطنية للأوضاع الاقتصادية في الاردن**

عند سؤال المستجيبين حول تقييمهم للوضع الاقتصادي للأردن اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، أفاد **(61%)** بأنه أسوأ مما كان عليه، مقارنة بـ **(61%)** في استطلاع نيسان/ابريل 2017، وأفاد **(26%)** أنه بقي كما هو مقارنة بـ **(24%)** في استطلاع نيسان/ابريل 2017، فيما أفاد **(13%)** بأنه أفضل مما كان عليه في الاثني عشر شهراً الماضية مقارنة (13%) باستطلاع نيسان/ابريل2017. الشكل رقم (13).

الشكل رقم (13): وضع الأردن الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية - العينة الوطنية

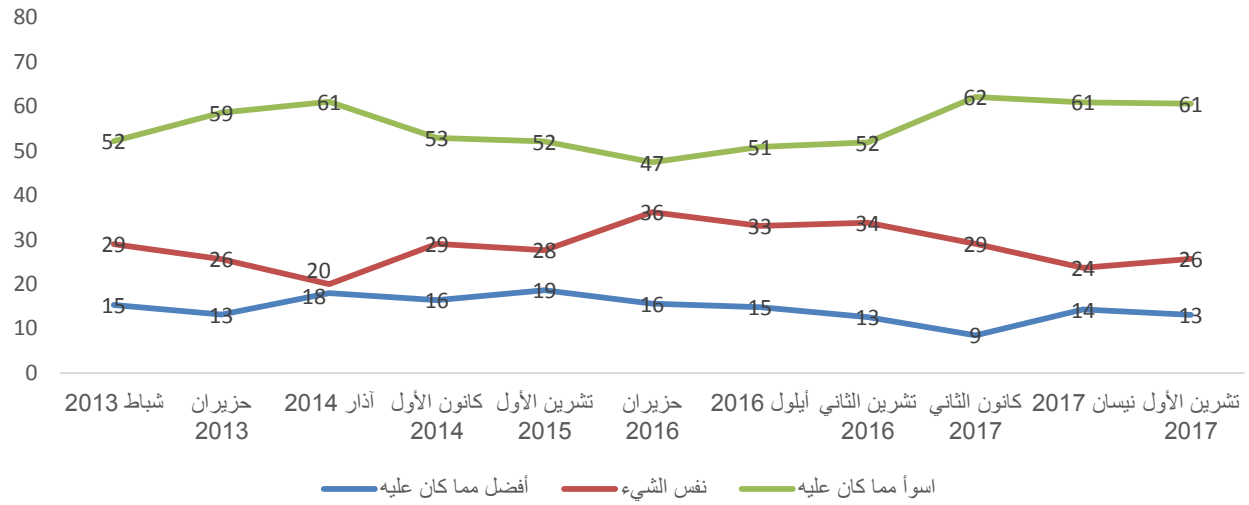

وعند السؤال عن التوقعات للوضع الاقتصادي للأردن خلال الاثني عشر شهرا المقبلة، أفاد **(52%)** من المستجيبين بأنه سوف يصبح أسوأ مما هو عليه الآن، فيما أفاد **(19%)** بأنه سوف يبقى نفس الشيء، وأفاد **(25%)**بأنه سوف يصبح أفضل مما هو عليه الآن. الشكل رقم (14).

الشكل رقم (14) توقعات مستجيبي العينة الوطنية للوضع الاقتصادي للأردن خلال الاثني عشر شهراً المقبلة

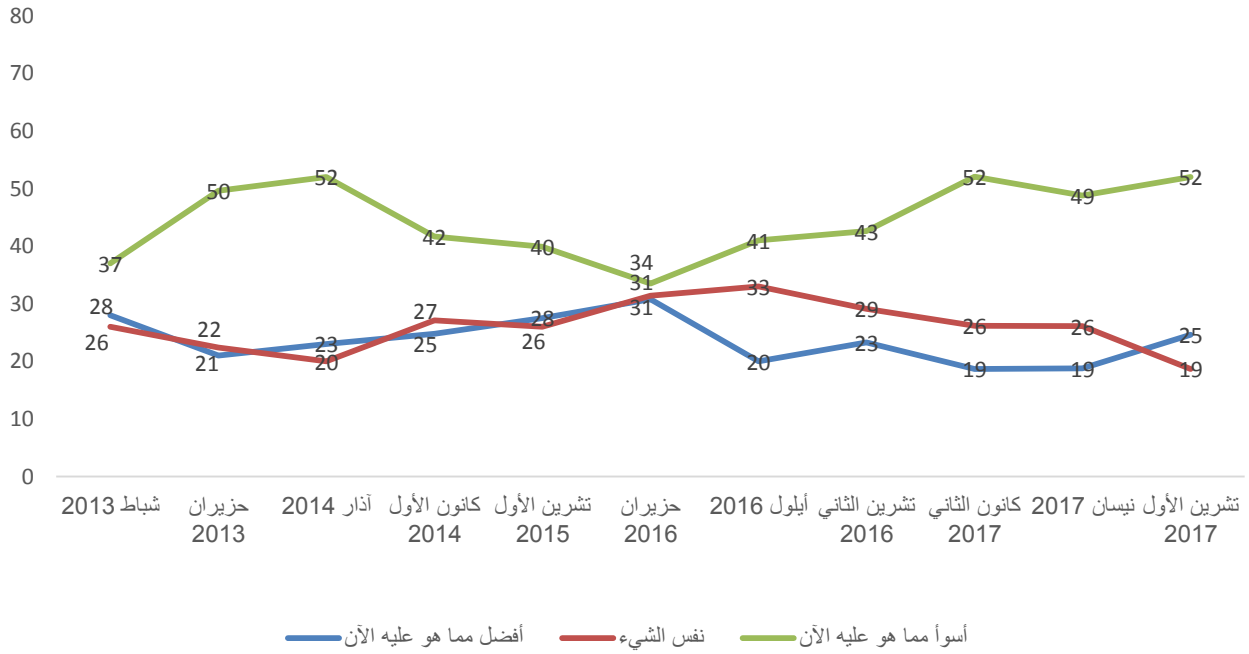

- **تقييم قادة الرأي للوضع الاقتصادي في الأردن**

وحول تقييم عينة قادة الرأي للوضع الاقتصادي للأردن اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً المقبلة، فقد أفاد **(5%)** بأنه أفضل مما كان عليه، مقارنة بـ (6%) في استطلاع نيسان/ابريل 2017، و**(5%)** في استطلاع كانون الثاني/ يناير 2017، و**(25%)** أفادوا بأنه بقي كما هو عليه مقارنة بـ **(40%)** في استطلاع نيسان/أبريل 2017، و**(23%)** في استطلاع كانون الثاني/ يناير 2017، في حين أفاد **(70%)** بأنه أسوأ مما كان عليه مقارنة بـ **(53%)** في استطلاع نيسان/ابريل2017، و(71%) في استطلاع كانون الثاني/ يناير 2017، (يرجى النظر الى الشكل (15)).

الشكل رقم (15) وضع الأردن الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –عينة قادة الرأي

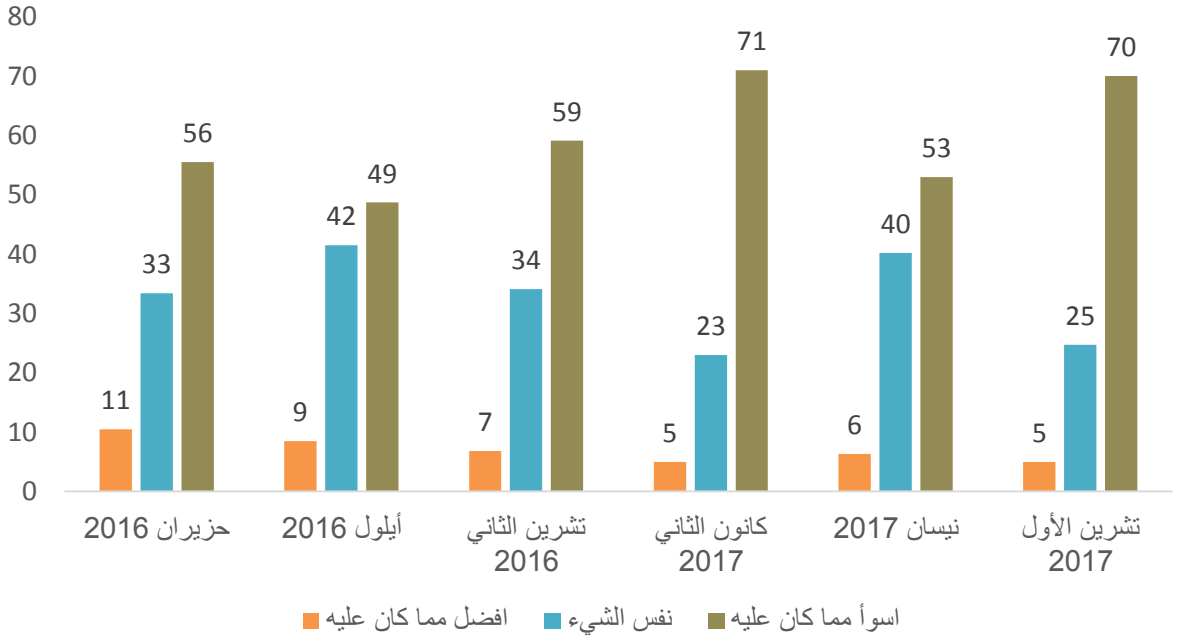

وعند سؤال مستجيبي عينة قادة الرأي عن الوضع الاقتصادي للأردن خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، أفاد 19% بأنه سوف يكون أفضل مما هو عليه الان، مقابل 30% أفادوا بأنه سيبقى كما هو عليه الآن، وأفاد 49% بانه سوف يكون أسوأ مما هو عليه الآن. (يرجى النظر الى الشكل رقم 16).

الشكل رقم (16) توقعات مستجيبي عينة قادة الرأي للوضع الاقتصادي للأردن خلال الاثني عشر شهراً المقبلة

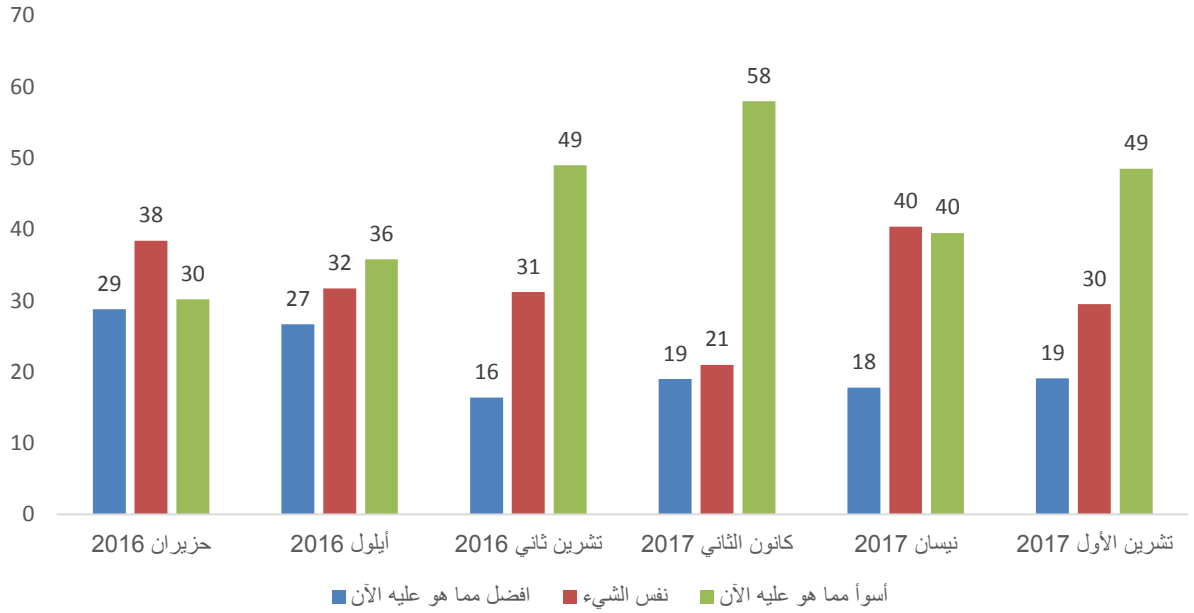

- **التفاوت بين أفراد المجتمع**

تم سؤال المستجيبين عن رأيهم في إحدى العبارتين اللتين تتحدثان عن التفاوت بين أفراد المجتمع، ودور الحكومة في الحد من هذا التفاوت، وقد أفاد 52% من مستجيبي العينة الوطنية و 57% من مستجيبي عينة قادة الرأي أنه سيكون هنالك دائما تفاوت بين الأفراد، وأن الحكومة لا تستطيع ان تفعل شيء إزاء ذلك، فيما أفاد 41% من مستجيبي العينة الوطنية و39% من مستجيبي عينة قادة الرأي أنه سيكون هنالك تفاوت بين الأفراد، إلا ان الحكومة يمكن ان تحد منه بشكل كبير. الشكل رقم (17)

الشكل رقم (17) رأي مستجيبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي في التفاوت بين الأفراد ودور الحكومة في الحد منه

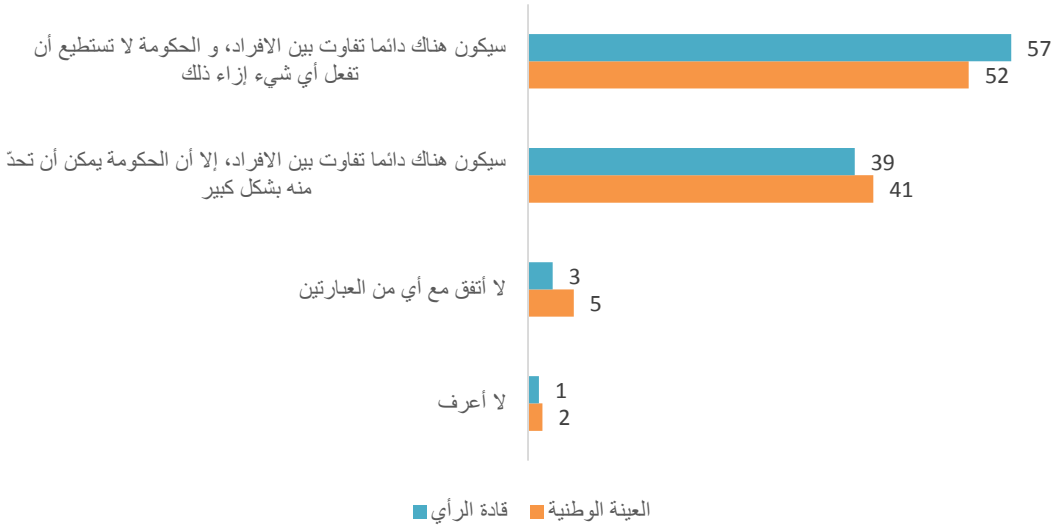

• السلع والخدمات التي تشكل عبئا أكبر على ميزانية الأسرة

في هذا القسم تم سؤال المستجيبين مجموعة من الأسئلة حول السلع والخدمات التي تشكل عبئاً عليهم، والإجراءات التي اتخذوها لتخفيض هذا العبء، ومدى رضاهم عن بعض الخدمات المقدمة في منطقتهم.

عند سؤال المستجيبين عن السلع او الخدمات التي تشكل عبئاً أكبر على ميزانية أسرهم، أفاد **(28%)** من المستجيبين أن الكهرباء تشكل العبء الأكبر على ميزانية أسرهم، فيما أفاد **(24%)** بأن الطعام والشراب هو ما يشكل العبء الأكبر على ميزانية أسرهم، وأفاد **(13%)** بأن المسكن هو ما يشكل العبء الأكبر، فيما أفاد **(11%)** بأن التعليم الجامعي هو ما يشكل العبء الأكبر، وأفاد **(10%)** بان الصحة والمعالجات الطبية هو ما يشكل العبء الاكبر. الشكل رقم (18) يبين هذه النتائج.

الشكل رقم (18): أي من هذه السلع والخدمات التالية تشكل عبئا أكبر على ميزانية أسرتك؟

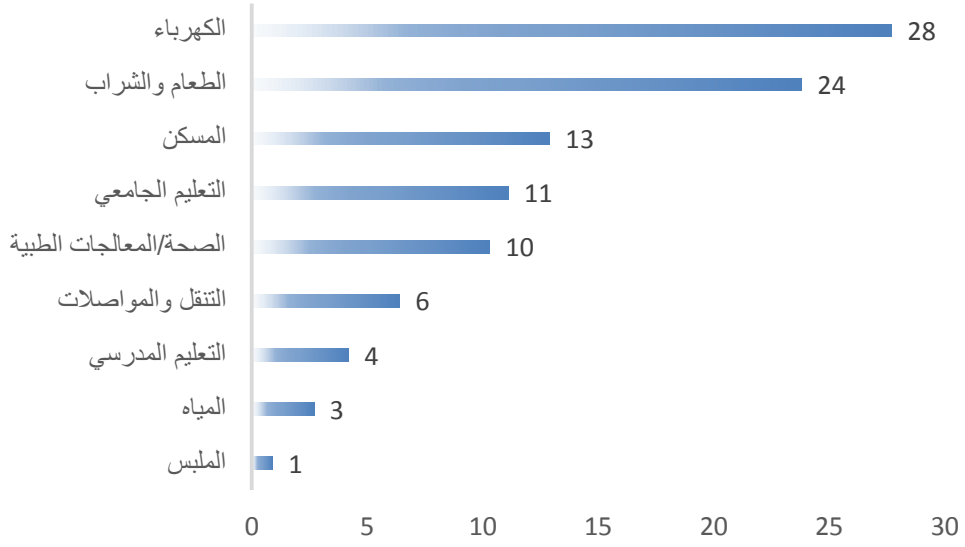

وأظهرت النتائج أن **(34%)** من المستجيبين لجأوا هم او أحد أفراد أسرتهم الى تخفيض النفقات لمواجهة الأعباء المعيشية، فيما لجأ **(27%)** الى تأجيل سلع او خدمات غالية الثمن، ولجأ **(20%)** الى الاستدانة لشراء بعض الحاجيات، فيما لجأ **(7%)** الى العمل الإضافي بهدف تأمين دخل أعلى للأسرة، ولجأ **(6%)** الى طلب المساعدة من أفراد العائلة، ولجأ **(1%)** الى طلب المساعدة من جهات خيرية. الشكل رقم (19) يبين هذه النتائج.

الشكل رقم (19): خلال الأشهر الثلاثة الماضية، هل لجأت أسرتك أو أي من أفرادها إلى اتخاذ القرارات التالية في مواجهة أعباء المعيشة: (العينة الوطنية)

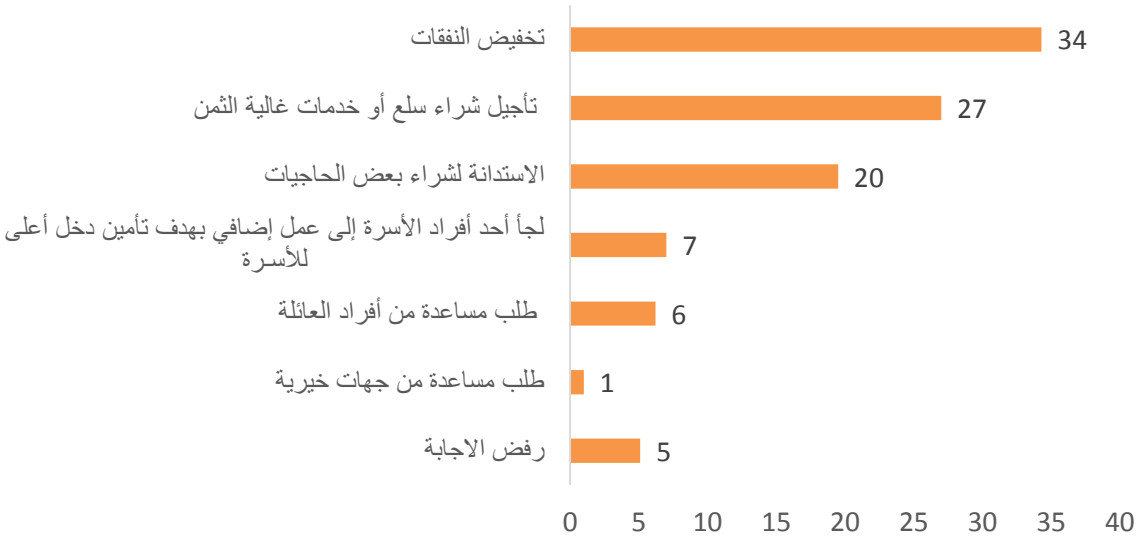

- **الانفاق على السلع والخدمات**

تم سؤال المستجيبين عن مقدار ما ينفقونه اليوم على بعض السلع والخدمات مقارنة بما كانوا ينفقونه قبل ثلاثة أشهر. وقد أظهرت النتائج أن **(80%)** من المستجيبين ينفقون اليوم على الكهرباء أكثر مما كانوا ينفقونه قبل ثلاثة أشهر ماضية، فيما أفاد **(69%)** من المستجيبين بأنهم ينفقون اليوم أكثر على التعليم الجامعي، وأفاد **(67%)** بأنهم ينفقون أكثر على الطعام والشراب. فيما أفاد **(62%)** من المستجيبين بأنهم ينفقون اليوم أكثر على التنقل والمواصلات أكثر مما كانوا ينفقونه مقارنة بالأشهر الثلاثة الماضية، وأفاد **(48%)** بأنهم ينفقون على الملبس أكثر اليوم مما كانون يفعلون قبل ثلاثة أشهر، فيما أفاد **(40%)** بأنهم ينفقون على التعليم المدرسي اليوم أكثر من الثلاثة أشهر الماضية. الجدول رقم (5) يبين هذه النتائج

الجدول رقم (5): هل مقدار ما تنفقه على ..... مقارنة بـ الثلاثة أشهر الماضية ارتفع، بقي كما هو، انخفض؟

	ارتفع	بقي كما هو	انخفض	لا ينطبق	المجموع
الكهرباء	80	18	2	0	100
التعليم الجامعي	69	28	0	2	100
الطعام والشراب	67	27	5	0	100
التنقل والمواصلات	62	34	4	0	100
الملبس	48	47	5	0	100
التعليم المدرسي	40	53	1	6	100
الصحة/المعالجات الطبية	40	47	2	10	100
المسكن	24	50	1	25	100
الرفاهية (رحلات ترفيهيه، الاكل في المطاعم)	18	26	26	30	100

- **تحمل الحكومة مسؤولية تجاه تلبية احتياجات الناس**

تم سؤال المستجيبين عن الدرجة التي تمثل رأيهم على مقياس من 1 الى 10، بحيث يعني الرقم (1) أنه يجب على الحكومة أن تتحمل مسؤولية أكثر لتلبية احتياجات الناس، فيما يعني الرقم (10) أن الناس يجب أن يتحملوا المسؤولية لتلبية احتياجاتهم. وجاء المتوسط الحسابي لدى العينة الوطنية 3.1 ولدى عينة قادة الرأي 3.2، والذي يعني ان اغلبية المواطنين في الاتجاه الذي يؤيد أنه على الحكومة ان تتحمل مسؤولية أكثر لتلبية احتياجات المواطنين. الشكل رقم (20) يبين هذه النتائج

الشكل رقم (20): ما الدرجة التي تعبر عن وجهة نظرك على مقياس من 1-10؟

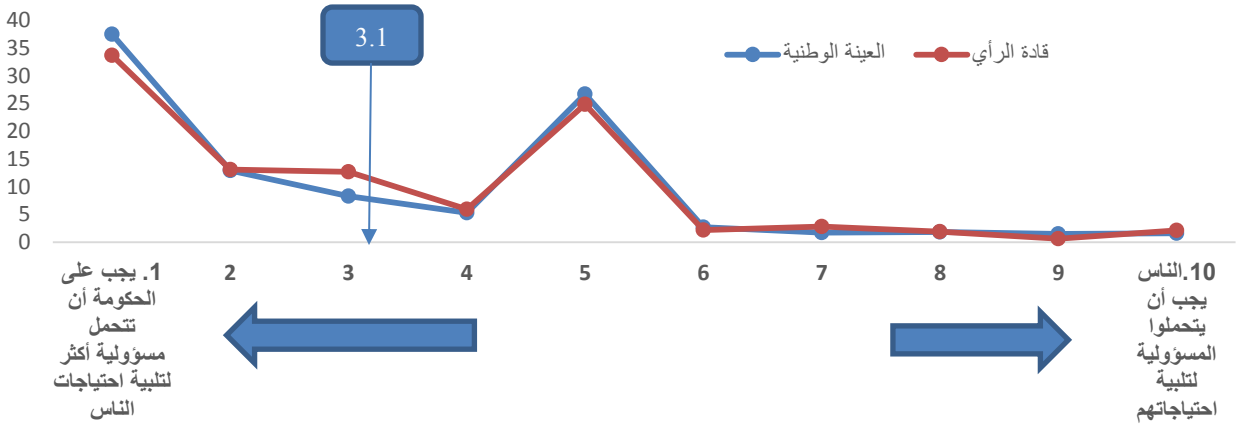

الملاحق: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة:

المحافظة- العينة الوطنية	%
إقليم الوسط	**64.9**
العاصمة	43.7
البلقاء	5.1
الزرقاء	14.2
مادبا	1.9
إقليم الشمال	**27.6**
اربد	18
المفرق	5.4
جرش	2.4
عجلون	1.8
إقليم الجنوب	**7.5**
الكرك	3.2
الطفيلة	1
معان	1.4
العقبة	1.9
المجموع	**100.0**

المستوى التعليمي للمستجيبين-العينة الوطنية

أمي/ ملم	3
أقل من ثانوي	28
ثانوي	39
دبلوم متوسط	12
بكالوريوس فأعلى	19
المجموع	100

فئات عينة قادة الرأي

	المكتمل	الرفض	المجموع
كبار رجال وسيدات الدولة	**100**	**0**	100
كبار رجال وسيدات الأعمال	**93**	**7**	100
قيادات نقابات مهنية وعمالية	**93**	**7**	100
النقابات المهنية	**99**	**1**	100
اساتذة الجامعات	**100**	**0**	100
قيادات حزبية	**94**	**6**	100
الكتاب والصحفيون والادباء	**100**	**0**	100
المجموع	**679**	**21**	700